

Distr.: General
6 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد زدوروف (نائب الرئيس) (بيلاروس)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

العام بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/66/164)، فقالت إن التقرير أعد في أيار/مايو ٢٠١١ في وقت كان يسوده تفاؤل حذر. ومنذ ذلك الحين، تدهورت الحالة الاقتصادية وازدادت المخاطر. ففي الاجتماعات السنوية لفريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حذر المدير العام للصندوق من أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة خطيرة، كما دعا رئيس البنك الدولي وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية إلى التزام اليقظة.

٣ - ودعت إلى إعطاء أولوية لمنع أزمة الديون، مع مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد وارتباطاته بالاقتصاد العالمي. وشددت على أهمية إعادة بناء الأرصدة المالية والاحتياطية. ووجهت الانتباه إلى أن الدين الخارجي الطويل الأجل للمؤسسات تزايد بسرعة، إذ تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٩، وشهد الدين الخارجي القصير الأجل زيادة صافية خلال الفترة نفسها. وأظهرت أزمة الديون في منطقة اليورو أن الدين الخاص يمكن أن يتحول إلى دين عام إذا كانت المالية العامة معرضة للخطر. ومن ثم، دعت البلدان النامية إلى رصد ديونها الخارجية الخاصة بصورة وثيقة.

٤ - وأوضحت أن ترشيد الإقراض والاقتراض هو خط الدفاع الأول لمشاكل الديون. وفي أيار/مايو ٢٠١١، وبعد إجراء مشاورات شاملة وشفافة بين أصحاب المصلحة المتعددين، أصدر الأونكتاد مجموعة من مشاريع المبادئ تبين مسؤوليات المقرضين والمقترضين في التمويل السيادي. وأضافت أن مواصلة المناقشات وبناء توافق للآراء حول تلك المجموعة من المبادئ يساعد في منع حدوث أزمات دين في المستقبل. وأعربت عن أسفها لأن الهيكل المالي الدولي ما زال يفتقر إلى آلية لتيسير إيجاد حل للإعسار السيادي وإعاقه

في غياب السيد مؤمن (بنغلاديش)، تولى السيد زوروف، (بيلاروس)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (A/66/167)؛ (A/C.2/66/3)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/66/164)

١ - السيد تريبلكوف (مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/66/167)، فأبرز النقاط الهامة فيه. وتكلم بصفة خاصة عن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة فقال إنها أكدت على الحاجة إلى تعزيز الرقابة المتعددة الأطراف. ومنذ وضع اللمسات الأخيرة على التقرير، أصدر صندوق النقد الدولي تقارير جديدة للآثار الناجمة عن الأزمة في أكبر خمسة اقتصادات في العالم؛ إضافة إلى تقرير موحد للآثار الناجمة عن الأزمة، شددت على أهمية القنوات المالية في نقل الصدمات العالمية. ودعا إلى اتخاذ إجراءات من أجل إيجاد أدوات للتخفيف من تأثير التدفقات الرأسمالية المفرطة، وإطار دولي لإعادة هيكلة الديون السيادية، وآلية دائمة متعددة الأطراف لتوفير السيولة في حالات الأزمات العامة. وتتضمن التدابير الأخرى اللازمة لإصلاح نظام الاحتياطي الدولي، وبخاصة عن طريق تعزيز دور حقوق السحب الخاصة وتقوية تمثيل الأسواق والبلدان الناشئة في مؤسسات بريتون وودز.

٢ - السيدة لي يوفين (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): أشارت في معرض تقديمها لتقرير الأمين

الحصول على الائتمان في البلدان المتقدمة النمو. لقد أظهرت الأزمة التي تتكشف أن على الحكومات أن تقوم بدور أكثر قوة وتركيزاً في اقتصاداتها الوطنية وفي تنفيذ السياسات الاجتماعية.

٨ - وأعرب عن أسفه لإغفال الحاجة إلى اختيار مرشح من البلدان النامية مرة أخرى عند تعيين مدير لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١١. وقال إنه يتعين عند إصلاح الهيكل المالي الدولي كفالة أن تكون للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، كلمة في عملية صنع القرارات. ودعا إلى تعيين رؤساء المؤسسات المالية الدولية من خلال عملية اختيار مفتوحة وشفافة وقائمة على الجدارة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين والتمثيل الإقليمي.

٩ - وقال إنه بالنظر إلى ضعف البلدان النامية أمام الصدمات الخارجية، التي تؤثر على قدرتها على خدمة التزاماتها المتعلقة بالديون، فإنه يتعين النظر في الحاجة إلى إنشاء آلية جديدة لإعادة هيكلة الديون السيادية وآليات لتسوية الديون، وفي جدوى تلك الآليات. وأشار إلى أن تخصيص حقوق السحب الخاصة أسهم في زيادة السيولة على النطاق العالمي، فدعا إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن الخيارات المتعلقة بالسياسات من أجل تعزيز الاستقرار الطويل الأجل للنظام النقدي الدولي، بما في ذلك حقوق السحب الخاصة.

١٠ - ولأن الكثير من البلدان النامية تعتمد على السلع الأولية كمصدر رئيسي لعائداتها من الصادرات، وعلى التوظيف، وتوليد الدخل، والوفورات المحلية، فإن ثمة حاجة إلى معالجة تقلب أسعار السلع الأساسية. ويمثل تقلب الأسعار مصدر قلق خاص في وقت تظهر فيه قضية الأمن الغذائي. ومن شأن تعزيز وصول المنتجات الزراعية من البلدان النامية إلى الأسواق وقيام البلدان المتقدمة النمو بإلغاء التدابير التي تشوه التجارة أن يساعد في كفالة الأمن الغذائي.

التقاضي عن طريق توفير تسوية ملزمة قانوناً للكرب الناجم عن الدين. ووجهت الانتباه إلى أن الأونكتاد نظم مناقشات متعمقة عن هذا الموضوع بمشاركة خبراء وصانعي سياسات مرموقين. ولا تزال الآراء متفرقة، ودعت إلى بذل جهود مضاعفة يشارك فيها أصحاب المصلحة كافة.

٥ - السيد سواريز سالفيا (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال، إن الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن سوء أداء المؤسسات القائمة عرّض نمو الكثير من البلدان النامية للخطر، وأدى إلى عكس اتجاهات التنمية التي تحققت في الماضي القريب وإلى زيادة الفقر. لقد دخل الاقتصاد العالمي مرحلة خطيرة جديدة تتميز بأوجه ضعف هيكلي لم يتم إيجاد حلول لها وتآكل الثقة. واستمرار الأزمة لفترة أطول يمكن أن يحد من النتائج، ويرفع تكلفة رأس المال، ويزيد من صعوبة الاقتراض، ويعوق التجارة الدولية ويضر بالاستقرار الاقتصادي والمالي للكثير من البلدان النامية.

٦ - ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم دعم إضافي من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وطالب بأن تتسم المدفوعات المقدمة من الموارد المتعددة الأطراف والمساعدة الإنمائية الرسمية بإمكانية التنبؤ وجودة التوقيت وبوضع حد للاشتراطات التي تقلل من الخيارات المالية المتاحة للبلدان النامية.

٧ - وعزا الأسباب الرئيسية للأزمة في أوجه الضعف وانعدام المساواة في النظام الاقتصادي الدولي القائم، الذي نجم عن إخفاق الرقابة المتعددة الأطراف، وعدم وجود نظام للإنذار المبكر، والثقة الزائدة في التنظيم الذاتي للسوق والاعتماد المفرط عليه، وهي عوامل تتفاقم نتيجة انعدام الشفافية والسلامة المالية، والدخول في مخاطر غير محسوبة، وارتفاع أسعار الأصول وأنماط الاستهلاك التي تغذيها سهولة

ظلت القدرة على تحمّل الدين تمثل تحدياً حاسماً. وقد كشف أحدث تحليل للقدرة على تحمل الدين أشير إليه في تقرير الأمين العام أن ٣ من أقل البلدان نمواً تعاني العسرة بسبب الدين، وأن ١١ بلداً أخرى معرضة لخطر الوقوع في العسرة (A/66/164، الفقرة ١٧). ونبه إلى أن الكثير من البلدان التي وصلت إلى نقطة الاكتمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعتمد اعتماداً مفرطاً على السلع الأساسية، ومن ثم فهي في حالة ضعف شديد.

١٥ - ودعا إلى اتخاذ إجراء عاجل، بما في ذلك الإلغاء التام للديون المتعددة الأطراف والثنائية وتحديد المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من أجل كفالة قدرة أقل البلدان نمواً على تحمل الدين الخارجي على الأجل الطويل. وانطلاقاً من روح الفقرة ٣٤ من الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، ينبغي إنشاء نظام دولي مستقل للتحكيم بشأن الديون يوفر للبلدان التي تواجه شدة بسبب الديون فرصة اللجوء إلى تحميد الديون وتسوية الديون مع تطبيق إجراءات تشاطر الديون. ويجب استمرار عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية.

١٦ - السيد خان (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الأداء العام لبلدان الرابطة اتسم بالقدرة على التحمل منذ التعافي من الأزمة العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨. وقد تم تغذية النمو بواسطة كل من الصادرات والطلب المحلي، مما أدى إلى توسع بلغت نسبته ٧,٥ في المائة في اقتصاد الإقليم في ٢٠١٠.

١٧ - وفي الوقت نفسه، ظلت الرابطة تراعي أوجه عدم التيقن التي تعتور الاقتصاد العالمي، وتدرّك الحاجة إلى المحافظة على اليقظة والأخذ بسياسات مناسبة في مجال الاقتصاد

١١ - وأضاف أن من المهم لتحقيق هذه الغاية تعزيز وجود نظام تجاري منصف متعدد الأطراف يتجنب الحواجز التجارية ويُلبي جميع الالتزامات الواردة في إعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥. وأضاف قائلاً، إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلعان إلى المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر، وإلى الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وأعرب عن أمله في أن تسفر جولة الدوحة عن نتيجة متوازنة ذات بعد إنمائي قوي.

١٢ - السيد أكاريّا (نيبال): قال إنه عشيّة الأزمة الاقتصادية العالمية، شهد الكثير من أقل البلدان نمواً في العالم تراجعاً متزايداً في التجارة والسياحة والتحويلات المالية والاستثمار الأجنبي. وبقي الكثير من أقل البلدان نمواً معتمداً على السلع الأساسية الزراعية أو على استخراج عدد محدود من الموارد الطبيعية، مما يزيد من ضعف تلك البلدان أمام الصدمات التجارية الخارجية. وأدى انخفاض الإيرادات، الذي اقترن بالتزامات غير ملبأة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى اتساع كبير في فجوة التمويل الخارجي لها.

١٣ - ودعا إلى عدم استخدام الأزمة الاقتصادية والمالية كذريعة للحد من الوفاء بالالتزامات المتفق عليها في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن نتيجة الإصلاحات الرامية لمعالجة أوجه الضعف وعدم المساواة للنظام المالي الدولي القائم ينبغي أن تتضمن رقابة فعالة ودوراً أكبر للبلدان النامية في صنع القرار والاعتراف بأقل البلدان نمواً كقناة خاصة على أساس مؤشر الأمم المتحدة للضعف.

١٤ - ومع وجود نسبة الدين الإجمالي إلى الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً في الوقت الراهن عند ٣٢ في المائة، أو ١٠ نقاط مئوية أعلى من المتوسط العام للبلدان النامية،

٢٠ - وبحلول عام ٢٠١٥، سيكون قد تم إنشاء سوق واحد وقاعدة إنتاج تشمل تحريراً تدريجياً لقطاع الخدمات المالية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، فضلاً عن تحقيق تكامل بين أسواقها الرأسمالية. والاندماج مشروع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المراحل المختلفة لتطورها هدفه النهائي هو مساعدتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - السيد سيرجييف (الاتحاد الروسي): قال إن وجود نظام مالي دولي فعال هو إحدى الدعامات الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة، ويمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقدم إسهاماً مهماً في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحسينه. ودعا إلى أن تكون القرارات التي تتخذ خلال الدورة السادسة والستين متوازنة وأن تعكس مصالح جميع البلدان وتستكمل البناء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وسائر المتدييات الرئيسية.

٢٢ - ودعا مجموعة العشرين، التي لا تزال منتدى محورياً متعدد الأطراف لوضع نهج جماعية لمعالجة المسائل الاقتصادية والمالية المهمة، إلى تعزيز الحوار مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وأضاف قائلاً، وفي الوقت نفسه، تؤدي المجموعة المؤلفة من البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، والمعروفة باسم BRICS وهي رابطة تضم خمسة من البلدان السريعة النمو الرئيسية بدور متزايد الأهمية في إصلاح الاقتصاد العالمي، كما أنها تعكس واقع العالم المتغير المتعدد الأقطاب ولا تسعى للدخول في مواجهة مع أحد.

٢٣ - وأردف قائلاً، إن بلده ما برح يدعو إلى تعزيز دور البلدان النامية في حوكمة الاقتصاد العالمي، ومواصلة إصلاح الآليات التنظيمية المالية الدولية، بما في ذلك الجهود التي تبذل

الكلية لمواجهة التحديات المستمرة. وبصفة خاصة، تدعو الحاجة إلى تعاون متعدد الأطراف لتشجيع تحقيق نمو مستدام وشامل ومنصف، بما في ذلك وجود رقابة اقتصادية متعددة الأطراف أوسع نطاقاً تمحص ما يحدث في القطاع المالي من تطورات. وفي ذلك السياق، تم إنشاء مكتب مراقبة إقليمية للاقتصاد الكلي تابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣ من أجل تعزيز تنسيق الاقتصاد الكلي والتعاون المالي على المستوى الإقليمي. كما تم تعميق مناقشة الرقابة المتعلقة بالتدفقات الرأسمالية الكبيرة والضغوط التضخمية في إطار الحوار المحسن للاستعراض الاقتصادي وحوار السياسات.

١٨ - ومن الأهمية بمكان في مواجهة عدم التيقن الراهن على الصعيد العالمي تشجيع السلامة المالية للتنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد، تواصل رابطة أمم جنوب شرق آسيا التعجيل بالإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، وتشجيع الطلب والتوظيف على الصعيد المحلي، ومقاومة الحمائية ودعم التجارة والاستثمار. والنظام التجاري المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية بالغ الأهمية لتحقيق تلك الأهداف، وقد تم حث جميع الدول الأعضاء على العمل من أجل التوصل إلى اختتام متوازن لجولة الدوحة كواحدة من الأولويات. وأعرب عن رغبة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في التشديد على دعمها للانضمام المبكر لجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية إلى منظمة التجارة العالمية.

١٩ - وتؤدي الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة التي تحظى بمشاركة عالمية وبمشروعية لا شك فيها، دوراً حاسماً في تعزيز الحوكمة الاقتصادية على الصعيد العالمي. ومفتاح تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية هو إصلاح نظام بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة. كما ينبغي النهوض بدور الاقتصادات الناشئة والنامية في حوكمة نظام بريتون وودز.

٢٧ - السيد عثمان (السودان): قال إن مسألة الديون الخارجية اكتسبت أهمية عاجلة نتيجة للأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى جانب التغيرات المناخية، وجميعها ألحقت أشد الأضرار باقتصاد الدول المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وأشار إلى أن تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/66/164) أبرز حجم المشكلة. وأضاف أنه ينبغي ألا تدفع البلدان النامية ثمن أزمة اقتصادية ناتجة عن أخطاء ارتكبتها بعض البلدان المتقدمة النمو.

٢٤ - وقال إن تصميم الاتحاد الروسي على مواصلة تطوير قطاعه المالي الوطني ليس مقصودا به تطبيق أي ضرائب خاصة جديدة أو فرض قيود على الأنشطة المالية. وعلى العكس من ذلك، ألغت حكومته مؤخرا الضريبة على عائدات بيع السندات المالية للاستثمارات الطويلة الأجل بهدف تحويل عاصمتها، موسكو، إلى مركز مالي دولي. وقد اتخذت خطوات عملية مهمة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك اعتماد قانون بشأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٢٥ - وقال إنه ينبغي النظر إلى كفالة القدرة على تحمل الدين على أنها إحدى أولويات التعاون الدولي في الدوائر المالية والاقتصادية. فقد أظهرت أزمة الديون السيادية الحاجة إلى إعادة النظر في المفاهيم والاستراتيجيات التقليدية لأن نماذج التنمية القائمة على تزايد الديون لم تعد تعمل. وعند تقييم مستوى القدرة على تحمل الدين، ينبغي مقارنة الدين الوطني ليس بالنتائج المحلي الإجمالي فحسب، ولكن أيضا بعنصر الاستثمار في الميزانية من أجل قياس المخاطر المترتبة بزيادة مفاجئة في تكلفة الاقتراض. ودعا السلطات المالية أيضا إلى أن ترصد عن كثب اقتراض المؤسسات، وتضع آلية لتنظيم سياسة المشاريع التي تملك الدولة فيها أصولا كبيرة فيما يتعلق بالاقتراض.

٢٦ - واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الروسي يبذل جهودا كبيرة للتخفيف من عبء ديون البلدان النامية، وأنه ألغى منذ بداية عام ٢٠١١ ديونا على البلدان الأفريقية قيمتها ٢٠ بليون دولار. ومن المزمع تقديم مساعدات أخرى كجزء من استراتيجية دولية لمنع وقوع أزمات مالية في المستقبل.

٢٩ - ودعا المجتمع الدولي إلى إظهار المرونة في تخفيف عبء ديون البلدان الخارجة من النزاعات، عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٢. وطالب الدول المانحة بالوفاء بالتزاماتها تجاه رفع عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بما يتطلبه الأمر من عدل وشفافية ودون مشروطيات سياسية. واختتم كلمته قائلا، إن هذا الإجراء سيعزز الإعمار والتنمية الاقتصادية للسودان، وسيساهم بصفة خاصة في المؤتمر الاقتصادي الدولي بشأن السودان المزمع عقده خلال الأشهر القليلة القادمة.

في الحوكمة واتساق في الإشراف على المؤسسات المالية على الصعيد العالمي. ويتطلب هذا الاتساق في الأطر التنظيمية التنسيق بين البلدان كافة والأخذ بتدابير محلية تتسم بالصعوبة أحيانا. واختتم كلمته قائلا إنه يتعين على الأمم المتحدة، بما لها من تمثيل ومشروعية عالميين، أن تواصل الاضطلاع بدور محوري في تلك العملية، في الوقت الذي يمكن فيه للمجموعات غير الرسمية، مثل مجموعة العشرين أن تؤدي دورا فعالا في الأزمات وفي حالات محددة أخرى.

٣٤ - السيد روزالس دياز (نيكاراغوا): قال إن الافتقار إلى الإرادة السياسية يلحق الضرر بجهود إنقاذ الاقتصاد المتداعي والتصدي لتغير المناخ، وللمشاكل التي تعرض بقاء الأجيال المقبلة نفسه للخطر. وأضاف قائلا إن النظام الدولي الاستغلالي الراهن، الموروث عن عصر الاستعباد، يشكل أخطر تهديد للسلام العالمي. لقد أدت عمليات المضاربة لعدد ضئيل من الناس إلى دفع مئات الملايين إلى المجاعة ودفع الاقتصاد العالمي إلى حافة الانهيار. ويجب تحرير صفوف المحرومين من الرأسمالية العديمة الرحمة ومن السياسات التي تتبعها قلة والتي تتسم بطبيعتها بالتوسع. على أن وعود التغيير الهيكلي التي بذلت في بداية الأزمات الاقتصادية والمالية تبين في النهاية أنها وعود كاذبة. لقد اختار المسيطرون على النظام والمدفوعين بالطمع، المخاطرة بدفع الاقتصاد العالمي إلى انهيار قريب بدلا من إحداث ثورة فيه.

٣٥ - وأضاف قائلا، إن أوروبا الآن تجثو على ركبتيها، وإن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى عدم وجود تضامن حقيقي داخل الاتحاد الأوروبي. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عقد رئيس الجمعية العامة عندئذ، الأب ميغويل دي اسكوتو بروكمان، المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية. وفي تلك المناسبة، اقترحت آليات جديدة لإعادة التفاوض بشأن الديون السيادية. وشارت بلدان الشمال ثورة عارمة، مكررة بإفراط شديد أن الديون

٣٠ - السيد ليو فينغ - يوان (سنغافورة): قال إن خطر التعرض لتباطؤ اقتصادي عالمي هو الآن أكثر حدة من أي وقت مضى منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. ومع انتقال الخطر من القطاع الخاص إلى القطاع العام في السنوات الأخيرة، أصبحت الميزانيات العامة في الكثير من الاقتصادات المتقدمة الآن أكثر ضعفا. وبالمثل، تواجه الأسواق الناشئة شواغل بشأن الأسعار الخادعة للأصول التي يمكن أن تضعف نظم المصارف المحلية، في الوقت الذي يمكن أن يؤدي فيه انخفاض الطلب في البلدان المتقدمة النمو إلى خفض الإنتاج وفقدان الوظائف في البلدان النامية.

٣١ - واستطرد قائلا، إنه نظرا لصغر حجم بلده، فقد وجد نفسه مضطرا إلى مواجهة الأسواق المالية العالمية في مرحلة مبكرة من نموه. ولأن اقتصاده مفتوح ولوصول حجم تجارته إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ناتجه المحلي الإجمالي، فإن القلب فيه أمر روتيني. وعندما حدثت الأزمة في ٢٠٠٨، كان بلده من أول البلدان التي انزلقت في الكساد، وعندما تحسنت الحالة العالمية، سجل معدلات نمو من رقمين في عام ٢٠١٠. وقد نجح في الموازنة بين الانفتاح على رأس المال، والمواهب، والتجارة والأسواق من جهة، واستخدام نظم حكيمة لحماية مصالح الأعمال التجارية والمواطنين من جهة أخرى، وعزز من تأثير وصوله بشبكة أمان اجتماعي شاملة.

٣٢ - وأضاف قائلا، كما أظهرت السنوات الـ ٢٥ الماضية فإن المناطق التي تحقق أعلى تقدم اقتصادي - اجتماعي، وبخاصة في جنوب وشرق آسيا، كانت أيضا هي المناطق التي شهدت أكبر تحول نحو اقتصادات السوق لتثبت بذلك أن الوصول إلى الأسواق العالمية يمكن أن يعزز التنمية.

٣٣ - واستطرد قائلا، إن النهج الذي يتبعه بلده للتنمية هو واحد من نهج كثيرة، ويتعين على كل بلد أن يختار أفضل مسار يناسبه. غير أن هناك حاجة ملحة إلى تحقيق تقارب

الأجل الطويل. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدعم أوروبا في معالجة مشاكل الدين السيادي التي تلوح في الأفق.

٤٠ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان التي يوجد لديها فائض في الحسابات الجارية تعزيز أسواقها المحلية والسماح بارتفاع قيمة عملاتها، لتسهم بذلك في إعادة التوازن للطلب العالمي. وينبغي تثبيت التلاعب في أسعار الصرف على أساس سياسات نقدية توسعية أو أسعار صرف يتم تثبيتها بصورة مصطنعة.

٤١ - ولتجنب حدوث انتكاسة أخرى في البلدان المتقدمة النمو والتخفيف من آثارها في البلدان النامية، يتعين تنسيق السياسات وتعزيز الاتساق. وفي هذا الصدد، توفر مجموعة العشرين منتدى حيويًا لتعزيز ضمان الانتعاش مع وضع الأساس لنمو مستدام ومتوازن. ومع ذلك، وبوصفها مجموعة غير رسمية، فإن جدول أعمالها يعكس أولويات أعضائها، في حين تستطيع الأمم المتحدة، بوصفها منتدى عالميًا، أن تؤدي دورًا أكثر محورية في الإسهام في إيجاد حل للأزمة. ودعا في هذا الصدد، إلى استئناف عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأعرب عن تأييد وفده الكامل لمشاركة الأمم المتحدة في عملية قمة مجموعة العشرين.

٤٢ - وشدد على أهمية إصلاح حوكمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمشروعية وفعالية النظام الاقتصادي الدولي. وقال إنه من الضروري إذاً توسيع حصة البلدان النامية واستكمال الاستعراض الشامل لمعادلة الحصص التي يعثرها عيب عميق بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويتعين أيضًا تعزيز حقوق السحب الخاصة باعتبارها جزءًا من إصلاح النظام النقدي الدولي، مع توسيع نطاق سلة عملاتها لتشمل عملات البلدان النامية.

السيادية شيء من الماضي. وتدفع هذه البلدان الآن ثمن غرورها غالبًا.

٣٦ - وتكلم عن الوضع في الولايات المتحدة، وخاصة قيام وكالة ستاندر د أند بور بتقييم ديونها عند مستوى أقل عن طريق خفض تقدير جدارتها الائتمانية فقال، إن ذلك كان أيضًا مصدرًا للقلق. وبالمثل، تناول المؤتمر أيضًا دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، فأثار تعاليًا من جانب بلدان الشمال، التي يتوفر لديها الآن سبب لإعادة النظر في موقفها.

٣٧ - ودعا المجتمع الدولي إلى إظهار الإرادة السياسية للقيام بإعادة هيكلة كاملة وفورية للبنية الاقتصادية والمالية الدولية، لإعطاء الأمم المتحدة دورها المحوري وإنشاء نظام اقتصادي جديد قائم على عدالة وتضامن حقيقيين. وطالب بإيجاد آليات لتوزيع الثروة من أجل القضاء على الاختلالات المحلية والدولية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للجميع. واختتم كلامه قائلاً، ينبغي ألا تخدم الإنسانية الاقتصاد، وإنما ينبغي أن يخدم الاقتصاد الإنسانية.

٣٨ - السيد أليدا (البرازيل): قال إنه في أعقاب النمو غير المنتظم وصعوبة تحقيق الانتعاش في عام ٢٠١١، اقترب العالم مرة أخرى من حافة دورة تراجع مع عدم استقرار الأسواق المالية وتدني ثقة المستثمرين، مما يشكل تهديدًا بحدوث دوري كساد متتاليين، وبخاصة في الاقتصادات المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. وفي ضوء التدهور الحاد في التوقعات في البلدان المتقدمة النمو، التي لا تزال تعاني من انخفاض النمو والبطالة، فإن من المحتمل أن تظل البلدان النامية هي المحرك الرئيسي للنمو في الأجلين القصير والمتوسط.

٣٩ - وبالنظر إلى تجدد ضعف الاقتصاد العالمي، فإن خفض الإنفاق في البلدان المتقدمة النمو سيحقق نتائج عكسية. ويتعين عليها بدلا عن ذلك أن تسعى إلى الأخذ بتدابير منسقة لحفز اقتصاداتها، مع وضع سياسات لكفالة التوظيف المالي على

٤٣ - السيد دياللو (السنغال): قال إن سلامة نظام بريتون وودز باتت محل شك متزايد، وبخاصة فيما يتعلق بتمثيلها للبلدان الناشئة وعدم وجود رقابة متعددة الأطراف على الأسواق المالية. ومن ثم دعا إلى توسيع نطاق دور البلدان النامية في هيئات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية.

٤٤ - وشدد على ضرورة إنشاء نظام للتنظيم المالي، فضلا عن نظام لتنظيم القطاع الأجنبي على الصعيد الدولي. وقال إنه يمكن تحسين رصد التطورات المالية التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى، ويمكن في الوقت نفسه الاستعانة بالقطاع الخاص للمساعدة في حل الأزمات المالية، بوسائل تشمل وضع مستويات ائتمان احتياطية. ودعا إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأعرب عن أمل وفده في أن توضع مقترحات جديدة لتحقيق هذا الغرض في المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي سيعقد في بوزان في تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٥ - ولا تزال مسألة الدين الخارجي مصدر قلق شديد للبلدان النامية، إذ إن الحلول المعتادة، مثل إعادة الهيكلة ومقايضة الديون ليست فعالة تماما. ويشكل عبء الديون معوقا خطيرا أمام جهود التنمية. وإذا لم يتم الإعفاء التام من الديون، وجب تخفيفها، وقال إن وفده يعلق، بالمثل، أهمية تنظيم آلية لمعالجة الإعسار السيادي ومنع استفحال الديون في النظام المالي الدولي.

٤٦ - السيد سيكسناي (كازاخستان): دعا إلى الأخذ بالبعد الاقتصادي لبرامج وأنشطة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز من أجل إيضاح حقبة العولمة وتغيير التوازن الاقتصادي في العالم. وشدد على أهمية إنشاء آلية حوكمة اقتصادية عالمية مع إيجاد احتياطي نقدي عالمي فعال ورقابة محكمة على رأس المال المستخدم في المضاربة.

٤٧ - واستطرد قائلا، وكما بين تقرير الأمين العام، ينبغي تعزيز الرقابة المتعددة الأطراف على الاقتصاد العالمي من أجل كفالة قدر أكبر من العدالة والفعالية (A/66/167)، الفقرة (٣٠). ودعا إلى إعطاء صوت أكبر وتمثيل أكبر للاقتصادات النامية في الحوكمة العالمية ومؤسسات صنع القرار، كما دعا المجتمع الدولي في الوقت نفسه إلى تجديد المناقشة بشأن العملة الاحتياطية والعمل على إنشاء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا وإنصافا.

٤٨ - وثمة حاجة إلى قدر أكبر من التعاون والرقابة من أجل كفالة الوفاء بالتزامات الدولية الطويلة الأجل. ودعا منظومة الأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة، إلى الاضطلاع بدور محوري في رصد وتنسيق تلك العملية. واختتم كلمته بإعادة التأكيد على التزام وفده في إطار توافق آراء مونتريري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية.

٤٩ - السيد ويزليدر (كوستاريكا): قال إن الحالة الاقتصادية الراهنة تتطلب نهجا رفيع المستوى وموضوعيا وبرغماتيا قائما على الاعتراف بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. لقد بدأت الأزمة الاقتصادية والمالية في البلدان المتقدمة النمو، حيث تفاقمت بفعل الإهمال والقواعد غير المناسبة في القطاع المالي. وأدت الاستجابة العاجلة والمصممة من جانب القادة السياسيين في العالم المتقدم، والتي نسقتها مجموعة العشرين، إلى احتواء الأزمة غير أنه لم يمكن التوصل إلى اتفاقات محددة تستهدف كفالة إحراز تقدم مستمر وتجنب حدوث انتكاس آخر.

٥٠ - ومن الضروري لوضع استراتيجية فعالة للتعافي تحديد المشاكل التي كانت كامنة قبل ٢٠٠٨ والتصدي لها من منظور تقني يعزز الدعم السياسي اللازم. وشدد على أهمية التعاون الوثيق والشفاف بين أصحاب المصلحة كافة داخل الأمم المتحدة وخارجها. وقال إنه ينبغي لقادة الاقتصادات

٥٤ - السيد إسلام (بنغلاديش): قال إن العالم النامي يتحمل شدة الأزمة الاقتصادية والمالية. وقد أسفرت الآثار التراكمية للصدمات المتكررة لاقتصادات البلدان النامية عن بطالة على نطاق واسع واختفاء شبكات الأمان وحدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية. وينطوي عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الكثير من تلك البلدان على خطر انتقال عدواه إلى عالم مترابط.

٥٥ - ولم تخفق البلدان الناشئة في الالتزام بمسار جداول أعمال التنمية فحسب، ولكنها لم تتمكن أيضا من المحافظة على موازين مدفوعاتها أو تمويل برامجها الإنمائية السنوية. ما هو أكثر إثارة للقلق أن عددا من شركاء التنمية بدأ في تقليص المعونة التي تقدم للمشاريع الإنمائية وأضحى راغبا عن الوفاء بما وعد به من تخصيص ٧،٠ في المائة من دخله القومي الإجمالي لبرامج التنمية في البلدان الفقيرة.

٥٦ - وفي هذا الصدد، يدعو وفده إلى الصرف العاجل للمساعدة الإنمائية الرسمية التي لم تصرف بعد للاقتصادات الناشئة، وإلى تيسير التمتع بالامتيازات التجارية وبخاصة وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق مع إعفائها من الرسوم ومن نظام الحصص. ودعا إلى تحرير جميع عمليات التمويل المتعدد الأطراف من الشروط من أجل إتاحة قدر أكبر من المرونة المالية والمتعلقة بالسياسات للبلدان الناشئة في وضع جداولها الإنمائية. وشدد على أن نظام بریتون وودز بوضعه الحالي في حاجة ماسة للإصلاح وعلى ضرورة أن تكون الخطوة الأولى في تلك العملية هي اعتراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأقل البلدان نموا كمجموعة فريدة من البلدان.

٥٧ - وأضاف قائلا إن حقوق السحب الخاصة لعبت دورا حافزا في توفير السيولة للاقتصاد العالمي في منعطف حاسم. ودعا إلى التوسع فيها لتوفير التمويل للمشاريع

المتقدمة والناشئة تنحية المصالح القصيرة الأجل جانبا والتركيز على الصورة الأكبر، على غرار ما فعله جون ماينارد كايتر والقيادة السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٥٨ - وتمثل بطالة الشباب في العالم المتقدم والنامي مصدرا للقلق. وينبغي تنفيذ تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية، والنظر إلى التوظيف على أنه متغير جوهري وليس ناتجا ثانويا. وينبغي أن تقترن التدابير التي تستهدف تصحيح حالات العجز والفوائض، عند الاقتضاء بنظم ضريبية لا تثقل كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

٥٩ - ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل من أجل إيجاد هيكل مالي عالمي أفضل من حيث التنظيم والتمثيل. ولم تسهم الابتكارات من قبيل الاتحاد الكثير التواتر في الخير العام، وفي الوقت نفسه، من الخطأ رفض الجوانب الإيجابية لتنظيم المشاريع. ودعا إلى احتتام جولة مفاوضات الدوحة بصورة عاجلة. وحث جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إظهار المرونة والإرادة السياسية من أجل التغلب على الجمود.

٦٠ - وشدد على أهمية تقلب أسعار السلع الأساسية بالنسبة إلى كوستاريكا. ودعا إلى ضرورة مراعاة التدابير التي تتخذ لمعالجة هذه المسألة لضعف الزراعة الناجم عن تزايد تواتر حدوث ظواهر الطقس المتطرفة، وتزايد الطلب على السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والطاقة، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة وتقلب أسعار الصرف. وبيّن أنه يمكن ضمان الأمن الغذائي ليس عن طريق العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الزراعة وإنما عن طريق تعزيز وجود قطاع زراعي قادر على المنافسة متحرر من الحواجز التجارية ومن صور الدعم التمييزية، عن طريق كفاءة قدرة السكان على شراء الأغذية من خلال دعم وجود حوكمة فعالة شاملة وديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي.

هائلا من خلال زيادة الطلب المحلي وتشجيع التنمية الاقتصادية المطردة والسريعة في تعافي النظام الاقتصادي العالمي. وذكرت أن حكومتها ستتبّع سياسة مالية استباقية وسياسة نقدية حكيمة للمحافظة على التوازن المناسب بين التنمية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والسيطرة على التضخم، وتحقيق استقرار الأسعار وتجنب التقلبات الاقتصادية الكبرى.

٦١ - وأضافت قائلة إن أزمة الديون واحدة من أخطر العقبات التي تواجه البلدان النامية، ودعت المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده من أجل تخفيف عبء الديون، وزيادة المدخلات الرأسمالية الصافية ورفع مستوى المساعدة. وقالت إنه منذ عام ٢٠٠٠، أعلن بلدها في ست مناسبات عن إلغاء غير مشروط لقروض بدون فوائد مستحقة على بلدان فقيرة مثقلة بالديون وعلى بلدان من أقل البلدان نمواً. فبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ألغى ما مجموعه ٣٨٨ دينا مستحقة على ٥٠ بلداً في هاتين الفئتين.

٦٢ - وأعلنت أنه بدءاً من الخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية في عام ٢٠١١، سيزيد بلدها من المساعدات الأجنبية ومن نسبة المساعدة التي تقدم في صورة منح، والتي ستؤدي هي وخفض الديون والإعفاء من الديون إلى تخفيف عبء الديون على البلدان المتلقية وتعزيز تنميتها الاقتصادية.

٦٣ - السيد سباربر (ليختنشتاين): قال إن الحالة الاقتصادية الراهنة لا تزال هشة وإن التعافي من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ قد تباطأ. وأشاد بالنجاح الذي حققته مجموعة العشرين في تجنب أسوأ ما تنطوي عليه الأزمة، غير أنه استدرك قائلاً، إنه لا بديل عن الأمم المتحدة باعتبارها إطار الحوكمة العالمي الأصيل الوحيد، الذي يصدر القرارات ذات التأثير العالمي والتي ينبغي أن تنفذ.

الإغاثية، وعدم الاقتصار على استعمالها لخدمة موازين المدفوعات. واحتتم كلمته قائلاً، إن وفده يتطلع إلى المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ورثما تختتم جولة الدوحة، ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تتمتع "بالحصاد المبكر" للتسهيلات التي تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها فعلاً، كما ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقلع عن جميع التدابير الحمائية من أجل إنقاذ الاقتصادات النامية من أي صدمات إضافية.

٥٨ - السيدة دونغ زيهوا (جمهورية الصين الشعبية): قالت إن تعافي الاقتصاد العالمي الحالي متعثر. وتزايدت حالات عدم الاستقرار والمخاطر المرتبطة بالديون السيادية لعدد من البلدان. ودعت البلدان إلى مواصلة التعاون فيما بينها في مواجهة هذه التحديات من خلال الاستمرار في تعزيز وتنسيق سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي وتشجيع استقرار أسواقها المالية. ودعت المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص للصعوبات التي تواجه البلدان النامية بصفة عامة، وأقل البلدان نمواً بصفة خاصة، وإلى الوفاء بما تعهد به من التزامات.

٥٩ - وطالبت بإجراء إصلاح عاجل للنظام المالي الدولي، بما في ذلك زيادة مشاركة البلدان النامية في الحوكمة العالمية، وتحسين رصد وتنظيم التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، ومشتقات السلع الأساسية السائبة؛ وإعادة تقييم آليات تقدير الجدارة الائتمانية السيادية، ووضع نظم أكثر إحكاماً، وفرض رقابة على إصدار عملات احتياطية للمحافظة على أسعار صرف مستقرة، وبذل جهود أكبر من جانب المؤسسات المالية للحد من الفقر بغية سد الفجوة بين الشمال والجنوب.

٦٠ - وقالت إن بلدها اتخذ تدابير حاسمة في أعقاب الأزمة المالية العالمية للتخفيف من آثارها السيئة، وإنه أسهم إسهاماً

٦٨ - وانتقل إلى الحديث عن تنسيق قرارات الجمعية العامة بشأن الموضوع فقال، إن وفده حاول إعادة توجيه الاصطلاحات من أجل التشديد على ضرورة وإمكانية إيجاد آلية جديدة لإعادة هيكلة الديون، تناقشها الأمم المتحدة، بما في ذلك دراسة آلية جديدة لتسوية الدين الخارجي. وقد أفاد وفده من الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية واقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، والواردة في قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، في تقديم مقترحات ملموسة تتضمن إنشاء فريق عامل يضم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وسوف ينظر الفريق العامل في الآليات المقترحة لإعادة هيكلة الديون أو تسويتها، آخذاً في اعتباره الطابع المتعدد الأطراف للقدرة على تحمل الديون وإسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن أسفه لأن وفود البلدان المتقدمة النمو تمتنع بصفة دائمة عن المشاركة في العملية. ومع ذلك، فإن الباب لا يزال مفتوحاً، على الأقل أمام نص يحدد الثغرات القانونية ويقترح حلولاً لها ويحقق توافقاً في الآراء، هذا إذا لم يكن مفتوحاً أيضاً أمام أي تدابير ملموسة.

٦٩ - واختتم كلمته قائلاً، إن إكوادور كغيرها من البلدان، قد تعلمت من خبرتها ألا تتبع حلولاً مفروضة من الخارج. وبدلاً من ذلك، قامت باستكمال المراجعة الحسابية لديونها الداخلية في عام ٢٠٠٨، ولا تزال تشجع التعاون على الصعيد الإقليمي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

٦٤ - وبينما كانت السياسة الإنمائية السابقة لمجموعة العشرين سياسة طموحة من حيث الابتكار، أظهرت الرئاسة القادمة أنها تعتزم الآن التركيز على التنفيذ، الذي يتطلب بالضرورة إشراك الأمم المتحدة، تمسحاً مع مبدأ التكاملية.

٦٥ - وهناك عقبتان تعترضان طريق قيام الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية لتحسين الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي في الوقت الراهن. تتعلق الأولى بحالة الجمود التي كانت سائدة بين المجموعات السياسية الرئيسية بشأن مسائل الاقتصاد الكلي المعروضة على اللجنة الثانية؛ وتعلق الثانية بالمناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن النظام المالي الدولي والمسائل ذات الصلة والتي تنبثق في أغلب الحالات عن منظور سياسي أجنبي صرف. وتدعو الحاجة إلى إيجاد المزيد من الخبرات المالية والاقتصادية المستقلة، ولا سيما فيما يتعلق بالمخاطر الشاملة التي تؤثر على النظام الاقتصادي والمالي العالمي.

٦٦ - وتكلم عن عمل اللجنة الثانية فقال إنه سيتلقى مساعدات قيمة عن طريق إنشاء فريق خبراء لتوفير هذا المدخل مع القيام في الوقت نفسه بتنسيق الولايات الأخرى التي تعالج الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وستكون هذه الفرق مفيدة بصفة خاصة في متابعة المؤتمر الذي عقد في عام ٢٠٠٩ بشأن الأزمة المالية والاقتصادية وتأثيرها على التنمية والنظر في جدول أعمال الاقتصاد الكلي للجنة الثانية ذاتها.

٦٧ - السيد شولت (إكوادور): قال إن المصطلح الذي برز في مناقشات اليوم هو "عدم الاستقرار". ودعا إلى اتخاذ إجراء عاجل لإصلاح العيوب الشاملة في النظام الدولي، وتنسيق السياسات الاقتصادية، ورصد التدفقات الرأسمالية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية. وأضاف أن عدم القدرة على تحمل الدين يشكل مصدراً رئيسياً من مصادر عدم الاستقرار.